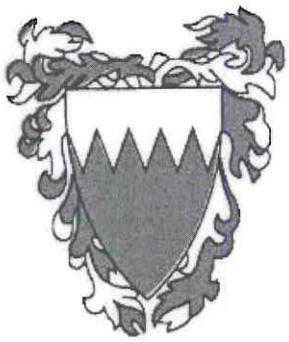

كلمـــــــــــــة مملكـــــــــة البحـــــــــــــرين
أمام الدورة التاسعة عشـــــــــــــــــــــــرة
لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
لاهاي/ 1-5 ديسمبر 2014

يلقيها سعادة السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله
وكيل وزارة الخارجية
رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية

سعادة السفيرة / .فاسيلا مارشو كوريش من جمهورية كرواتيا الصديقة،
رئيس الدورة الحالية للمؤتمر

سعادة السيد / أحمد أوزومتشو، مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

أصحاب المعالي والسَّعادة الحضور

السيّدات والسّادة

السّلام عليكُم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واني على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم الواسعة سوف يمكننا من إنجاح اعمال هذه الدورة، متمنياً لسعادتكم كل التوفيق والنجاح.

ولا يفوتني أن أشيد بجهود سلفكم، سعادة الدكتور سعد عبد المجيد إبراهيم العلي من العراق الشقيق، على حسن إدارته للدورة الثامنة عشرة وعلى الجهود المتميزة التي بذلها لإنجاح أعمالها.

كما نقدر عالياً جهود سعادة السيد أحمد أوزومتشو مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تدعيم وتعزيز دور المنظمة الدولية، وتحقيق أهدافها في جميع المجالات، وأشيد بما تضمنته كلمة سعادته، والتي توضح المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المنظمة، لإيجاد

مناخ ملائم وحلول ناجحة للمشكلات والتحديات التي نواجهها جميعاً كما اود ان اشيد بجهود الأمانة الفنية بالمنظمة.

السيدة الرئيسة،

يود وفد بلادي أن يؤكد على الدور البارز الذي تلعبه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التخلص من الأسلحة الكيماوية، وبهذه المناسبة نتقدم بالتهنئة الى سعادة مدير المنظمة على حصولها على جائزة نوبل للسلام عام 2013 وذلك تقديراً لجهودها في خدمة الإنسانية بالقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وبرنامجها الناجع في التحقق من عدم استحداث أسلحة كيميائية جديدة.

كما نود في هذا المجال أن نشيد بالجوائز التي أنشأتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إثر فوزها بجائزة نوبل للسلام وبالدعم المالي السخي من مدينة لاهاي، والتي تهدف الى تكريم الجهات المساهمة والمتميزة لإقامة عالم خال من الأسلحة الكيمياوية.

وفي إطار الحرص على العمل الجاد للوصول الى هدفنا الرئيسي هذا نكرر الدعوة الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والى عقد مؤتمر 2012 المؤجل قبل انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار في عام 2015 وبما يتوافق مع المرجعيات ذات الصلة.

السيدة الرئيسة،

لقد خطت مملكة البحرين خطوات مهمة في إنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على الرغم من التحديات التي تواجهها، وقد اعتمدت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية في برنامج عملها، ومنذ إنشائها، على المحاور التالية:

أولاً: مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق ومتطلبات الاتفاقية،

ثانياً: الربط فيما بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالمملكة، لإنفاذ المتطلبات بصورة متكاملة، وبسرعة وكفاءة عالية،

ثالثاً: الاستعانة بتجارب الدول الشقيقة والصديقة في إنفاذ الاتفاقية، وتطبيق ما يتوافق منها مع الأنظمة المعمول بها في المملكة،

رابعاً: وضع آلية للمراجعة الذاتية لإنفاذ اللجنة لمتطلبات الاتفاقية،

خامساً: المشاركة في ورش العمل الإقليمية المعنية ببناء القدرات والمساعدة الفنية.

سادسا: خلق جيل واعد وواعٍ بخطورة أسلحة الدمار الشامل وبالأخص الأسلحة الكيميائية يتمثل في طلبة المراحل الدراسية النهائية وطلبة الجامعات، وفي هذا المجال فإن مملكة البحرين قد عقدت عدة محاضرات توعوية في مدارس المملكة وجامعاتها.

ومن إنجازات اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية لهذا العام هو عقد ورشة عمل للمصانع والشركات الكيميائية، وذلك بقصد التواصل معهم لبحث سُبُل المساهمة الفعالة وصولاً للتنفيذ الأمثل لأحكام الاتفاقية خاصة ما يتعلق بأمور التحقق والتوعية والسلامة الكيميائية، وتعزيز الصلات بين اللجنة الوطنية وقطاع الصناعات الكيميائية وتطوير وزيادة

الوعي في هذا القطاع وتبادل الخبرات وزيادة التواصل بين الهيئات الوطنية وقطاع الصناعات على المستويين الداخلي والخارجي.

السيدة الرئيسة

نثمن عاليا القيود التي وضعتها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على استخدام المواد الكيميائية المدرجة بالجداول الثلاثة المرفقة بالاتفاقية بقصد عدم الانحراف بها لتصنيع أسلحة كيميائية، وفي الوقت ذاته حرصت الاتفاقية على عدم إعاقة التقدم الصناعي والتكنولوجي لتلبية حاجات الشعوب ورفاهيتها، فسمحت بالاستخدام المنظم لتلك المواد الكيميائية من خلال الإعلان عن الكميات التي تجلبها الدول الأطراف أو تستحدثها، وبيان استخداماتها والكميات المتبقية.

كما نظمت الاتفاقية إجراءات التفتيش على المرافق التي تستخدم تلك المواد، وبذلك تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد راعت التوازن بين الأمرين، وهو ما تبنّته المادتان السادسة والحادية عشرة بالاتفاقية.

وقد راعت مملكة البحرين هذا التوازن في قانون حظر الأسلحة الكيميائية رقم 5 لسنة 2009 الذي راعى تحقيق أهدف الاتفاقية وفي الوقت ذاته سمح بالاستخدام المنظم للمواد الكيميائية المسموحة بموجب تراخيص تصدر من اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة الرئيسة ،

يشكـل موضوع عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أحد الجوانب الرئيسيـة للاتفاقية التي تستعرضها دورات هذا المؤتمر، وإن ما حققته الاتفاقية في هذا المجال والتي أصبحت تضـم في عضويتها 190 دولة تمثل أكثر من 98% من سكان العالم، هو دليل بلا شك على ما تحظى به من احترام دولي واسع وتأييد كبير لأهدافها ومقاصدها. وإن هذا النجاح في مجال عالمية الاتفاقية وأنظمة التحقق والحماية الفعالة التي أنشأتها لجدير باعتباره نموذجاً لجهود نزع أسلحة الدمار الشامل حول العالم، وحماية البشرية من مخاطرها وتهديداتها، وفي هذا الصدد ندعو الدول التي لم تنضم بعد الى هذه الاتفافية ان تفعل ذلك في القريب العاجل .

كما ندعو الجمهورية العربية السورية على التعاون مع المنظمة من اجل الانتهاء من تدمير مخزونها من الأسلحة الكيماوية.

وختاماً السيد الرئيس، فان وفد بلادي يؤكد على التعاون التام مع سعادتكم متمنيا لأعمال هذه الدورة كل التوفيق والنجاح، وأرجو أن يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وشكراً